كان قدحا في الضروريات فلا يسمع الوجه الثالث الجواب عن معارضته
وهو قوله ان جملة الامور التي يتوقف عليها الواجب والممكن ليس داخلا
في المجموع لتوقفه على كل جزء منه ولا خارجا عنه فهي نفس المجموع وملخص
هذا الكلام ان مجموع الموجودات ليس متوقفا على بعض الاجزاء لتوقفه
على الجميع ولا متوقفا على ما خرج عن المجموع فالمجموع متوقف على المجموع ح
فيقال له هذا يناقض ما ذكرته اولا من ان المؤثر في مجموع الموجودات واحد
منها وزعمت ان هذا معارضة لقولهم مجموع الممكنات لا يجوز ان يكون المؤثر
فيها واحدا واذا كان هذا يناقض ذاك فاما ان تقول المؤثر في المجموع جزء
او المؤثر فيه هو المجموع فان قلت انه جزؤه بطل هذا الاعتراض وسلم هذا
الدليل الدال على امتناع معلولات علل ممكنة ليس لها علة واجبة وبذلك
يحصل المقصود من اثبات واجب الوجود وان قلت ان المؤثر هذا المجموع بطل
اعتراضك على ذلك الدليل وسلم ذلك الدليل عن المعارضة فحصل به
المقصود الوجه الرابع ان يقال قولك جملة الامور ان مجموع الامور الذي
يفتقر اليها الواجب والممكن ليس داخلا في المجموع يتضمن ان مجموع الموجودات
يفتقر الى امر من الامور وانت لم تذكر على ذلك دليلا فلم قلت ان مجموع المو
جودات يفتقر الى امر ولكن انما ادعوا ان مجموع الممكنات يفتقر الى امر
وهذا معلوم بادلة متعددة بل بالضرورة وما ذكرته ليس بمعلوم ح
الخامس ان يقال مجموع الموجود المتضمن للواجب لا يقبل العدم وما لا يقبل
العدم فليس بممكن وما ليس بممكن فهو واجب فالمجموع حينئذ واجب
وما كان واجبا لم يفتقر الى امر من الامور وقولك ان مجموع مفتقر الى المجموع
هو معنى قول القائل انه واجب بنفسه فان الواجب بنفسه لا يستغني
عن نفسه بل لا بد له من نفسه واذا كنت قد اقررت انه واجب بنفسه بطل قولك

انه يفتقر

انه يفتقر الى امر وهذا يخالف مجموع العلل الممكنة فانه لا يمكن ان يكون واجبا
بنفسه لانه ليس فيها ما هو موجود بنفسه اذا لم يكن في المجموع ما هو موجود
بنفسه كان امتناع المجموع ان يكون واجبا بنفسه اولى واحرى وهذا السؤال
الذي اورده هذا من جنس السؤال الذي اورده الامدي بل هو هو ولعل احدهما
اخذه من الاخر وهو ان تكون الجملة مترجحة بالاحاد وكل منها مترجح بالاخر
الى غير نهاية واجاب عنه الامدي في اخر كتابه وقال في الاخر انه لا يعرف عنه جوابا
وذكر عن قوم انهم قالوا المجموع واجب بنفسه بهذا الاعتبار واستفسط هذا
الاعتراض ومقصود الجميع ان مجموع المعلولات التي لا تتناهى لا تفتقر الى شيء غير
احادها المتعاقبة وفساد هذا معلوم بالاضطرار بعد جودة التصور وانما
اشكل على من اشكل لعدم التصور التام فانه اذا قال القائل علل لا تتناهى او
ممكنات لا تتناهى كل منها مترجح او معلول بالاخر توهم الذهن ان هذا
يتضمن تقدير موجودات في الخارج كل منها معلول الموجود الاخر وان الامر هكذا
الى غير نهاية ولهذا اراد طائفة ان يبطلوا هذا التسلسل بجنس ما يبطلون
به الاثار التي لا تتناهى كالحركات التي لا تتناهى وهذا غلط فان المقدر هو
امور ليس فيها ما يوجد بنفسه بل لا يوجد الا بعلة مباينة له موجودة
وكلها بهذه المثابة الى غير نهاية وهذا في الحقيقة تقدير معدومات بعضها
علة لبعض في وجوده الى غير نهاية من غير ان يوجد شيء منها ومحال المعدوم
اذا قدر انه تعلل بعلل معدومة الى غير نهاية مع انه لم يوجد ولم يوجد
شيء منها كان باطلا وان قدر وجوده مع ذلك كان جمعا بين النقيضين
واذا كان تقدير معلول معدوم بعلة معدومة تقتضي وجوده ولم
يوجد ممتنع في بديهة العقل من جهة انه لم يوجد ومن جهة ان العلة
ليست موجودة فكثرة هذه العلل اولى بالامتناع وتسلسلها الى غير نهاية

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)